

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع لجنة الخبراء الماليين

عقدت لجنة الخبراء الماليين اجتماعها السابع لسنة ٢٠٠٩ صباح يوم الخميس الموافق ٢٠٠٩/٩/٣، وقد جرى استعراض وتدارس الأمور التالية:

١. متابعة إجراءات وزارة النفط والمؤسسات التابعة لها في موضوع نصب العدادات ومعايرتها وتركيب نظام شامل لقياس كميات النفط المستخرجة والمصدرة والمستخدمه محليا مع ممثلين من وزارة النفط وهيئات ديوان الرقابة المالية العاملة في الوزارة، ومن خلال المناقشة تبين إن هناك تكوّن في تنفيذ خطة عمل الوزارة بهذا الخصوص، وتم الاتفاق على أن تقوم الوزارة بتزويد لجنة الخبراء الماليين بتفاصيل وتوقيتات تنفيذ النظام حسب المراحل وعلى مستوى شركات الوزارة وان يقدم ذلك في ٢٥/٩/٢٠٠٩.

٢. مبيعات النفط في إقليم كردستان وعقود الإقليم مع الشركات النفطية، حيث تأيد أن كل مبيعات النفط المنتج في إقليم كردستان يضح عبر أنابيب التصدير الرئيسية وان مبالغ مبيعات النفط تودع في صندوق تنمية العراق. وطلب من ممثلي الوزارة تزويد اللجنة بالمعلومات التفصيلية الكاملة عن التعاقد مع الشركات النفطية وكيفية تسديد حصة الشركات المتعاقد معها.

٣. بيع مادة النفط الأسود إلى القطاع الخاص. تمت مناقشة وبهدف الإلمام بكامل المعلومات الخاصة بذلك تقرر استضافة مدير عام شركة تسويق النفط مع المسؤولين عن تسويق النفط الأسود في الشركة لتوضيح إجراءات الإعلان والبيع وكيفية التعامل مع التصرف بالكميات الفائضة من النفط الأسود المنتج على أن يحدد موعد الاجتماع بتاريخ سابق لاجتماع لجنة الخبراء القادم بتاريخ ١/١٠/٢٠٠٩.

٤. التسريع في توقيع العقد مع شركة KPMG لتدقيق صندوق تنمية العراق لسنة ٢٠٠٩ بهدف تأمين مباشرتها في تدقيق حسابات الصندوق لعام ٢٠٠٩ بتوقيت يؤمن تدقيق البيانات المالية و التدفقات النقدية للصندوق للنصف الأول من عام ٢٠٠٩.

٥. أنظمة الرقابة الداخلية (أعداد الهياكل التنظيمية والوصف الوظيفي) حيث تم خلال الاجتماع الاطلاع على إجابات الوزارات بخصوص أعداد الهياكل التنظيمية والوصف الوظيفي للمراكز الإدارية والذي يحدد المهام والمسؤوليات، ومن خلال ذلك تبين إن بعض الوزارات لا زالت لم تعد هياكلها التنظيمية ووصفها الوظيفي وذلك لكون قوانينها التأسيسية قيد التشريع، علما انه سبق للجنة الخبراء الماليين أن اقترحت بكتابها المرقم ١١ في ١٤/٤/٢٠٠٩ قيام الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإصدار توجيه لكافة الوزارات لإعداد هياكل تنظيمية مرحلية تعتمد لإعداد وصف وظيفي متكامل لكافة الوظائف، على أن يعاد النظر بهما عند تشريع قانون الوزارة المعنية، إلا أن ذلك لم يحصل، لذا تم الاتفاق على مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء للتأكيد على الوزارات لإعداد هياكل تنظيمية

ووصف وظيفي لها وتحديد سقف زمني لذلك واقتراح أن يكون الموعد النهائي للانجاز هو نهاية السنة المالية ٢٠٠٩ .

٦. أتمتة نظم المعلومات، حيث اطلعت اللجنة على إجابة الوزارات بشأن أتمتة نظم المعلومات المالية والعقود والأرشفة وتبين أن البعض من الوزارات مستمرة بالعمل على ذلك والبعض الآخر لم ترد الإجابة بخصوص الموضوع وتم الطلب من هيئات ديوان الرقابة المالية متابعة الموضوع وبشكل مستمر.

رئيس اللجنة
د. عبد الباسط تركي سعيد

عضو اللجنة
المحاسب القانوني
عادل الحسون

عضو اللجنة
المحاسب القانوني
أراس محمد سعيد

خبير اللجنة
المحاسب القانوني
عز الدين البحراني

خبير اللجنة
المحاسب القانوني
خالد جاسم حسون

خبير اللجنة
ليلى محسن علي